



السودان السودان

0%

مجموع النقاط الكلي: لا تقدم الحكومة للجمهور أي معلومات حول وثائق موازنتها خلال السنة المالية

إضاءات

المعلومات المعلننة في الوثائق العامة

يشير مجموع نقاط السودان في مؤشر الموازنة المفتوحة عن أن الحكومة لا تزود الجمهور بأي معلومات حول الموازنة المركزية للحكومة ونشاطاتها المالية خلال السنة التي تغطيها الموازنة، وهو ما يجعل في غاية الصعوبة على المواطنين اعتبار الحكومة موثوقة في إدارتها للأموال العامة.

يقيس مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2008 كمّ ونوع المعلومات التي توفرها الحكومات لمواطنيها في وثائق الموازنة الرئيسية التي ينبغي إصدارها خلال السنة المالية. ويشكل مشروع الموازنة واحدة من أهم هذه الوثائق، والتي يجب أن تشتمل على اقتراح يفصل خطط السلطة التنفيذية (الحكومة) للسنة المالية التالية، إلى جانب كلف تنفيذ الأنشطة المقترحة. ويجب أن يكون هذا المشروع متاحاً مسبقاً للجمهور وللفرع التشريعي من الحكومة مسبقاً من أجل إقراره في شكله النهائي قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بداية السنة المالية، وذلك لإتاحة الفرصة لإجراء مراجعة كافية ونقاش عام حوله.

في السودان، لا يتم تقديم مشروع الموازنة للجمهور، ما يعني أن المواطنين لا يتمكنون من الحصول على صورة شاملة لخطط الحكومة المتعلقة باستيفاء الضرائب والإنفاق خلال السنة التالية.

بالإضافة إلى ذلك، يظل من الصعب تعقب الإنفاق وجمع الإيرادات

والضرائب والاقتراض خلال العام، ذلك أن السودان لا ينشر تقاريراً خلال السنة أو بداية السنة ولا مراجعة منتصف السنة المالية. وكان من شأن نشر هذه التقارير أن يعزز المصداقية العامة بقوة، بما أنها تقدم معلومات محدثة عن كيفية تطبيق الميزانية خلال السنة.

من الصعب أيضاً تقييم أداء الموازنة في السودان لدى انتهاء السنة المالية، إذ يتم وضع تقرير عن نهاية السنة، لكنه لا يعرضه على الجمهور، مما يحول دون عقد مقارنات بين ما أقرته الموازنة وما تم إنفاقه وجمعه فعلياً. كما أن السودان لا ينشر تقارير تدقيق الحسابات ولا يقدم أي معلومات عما إذا كان يجري تطبيق توصيات تقرير تدقيق الحسابات بنجاح.

يبقى أمر الوصول إلى معلومات مفصلة عن الموازنة، واللازمة من أجل معرفة مدى تقدم الحكومة في إنجاز مشروع أو نشاط معين محدوداً جداً، خاصة في قطاع البترول. وذلك على الرغم من أن السودان قد حول حق الوصول إلى المعلومات الحكومية إلى قانون من خلال الدستور.

المشاركة العامة ومؤسسات مراقبة الصديقة

بالإضافة إلى تحسين مدى الوصول إلى وثائق الموازنة الرئيسية، ثمة وسائل أخرى، يمكن أن تجعل من موازنة السودان أكثر انفتاحاً. مثل زيادة فرص مشاركة المواطنين في النقاشات حول الموازنة. وعلى سبيل المثال، لا تعقد الهيئة التشريعية (البرلمان) جلسات استماع حول الموازنة، والتي يمكن أن يشارك فيها الجمهور.

يظل استقلال المؤسسة العليا للرقابة المالية في السودان محدوداً جداً. ويمكن للفرع التنفيذي (الحكومة) اقالة رئيس المجلس، كما أن لهذه الهيئة صلاحيات محدودة في تقرير أية عمليات تدقيق ينبغي إجراؤها ولا تمتلك الميزانية الكافية لإنجاز مهماتها.

قنزاومل قئاشو رفوت ىدم ةيس يئرل مرتبة حسب أولوية الإعلان

بيان ما قبل الموازنة	لا
مشروع الموازنة	لا
موازنة المواطن	لا
الموازنة المعمول بها	لا
التقارير الصادرة خلال السنة	لا
قنسل فصتنم ةعج ارم	لا
تقرير نهاية السنة	لا
تقرير التدقيق المالي	لا



Open Budget Index 2008

السودان

يقيم مؤشر الموازنة المفتوحة كمية ونوع المعلومات المتوفرة للجمهور في وثائق موازنة الدولة. وقد تحدد وضع الدولة ضمن فئة أداء بعينها عن طريق احتساب معدل الإجابات عن 91 سسؤالاً مسن أسئلة استنباطية الموازنة المفتوحة، والتي تتصل بالمعلومات المتضمنة في وثائق الموازنة الثمانية الرئيسية التي ينبغي أن توفرها كافة الدول لجمهورها.

معلومات الاتصال بالباحثين

د. بثينة أحمد النعيم

جامعة جوبا

شمال الخرطوم. ص. ب: 98، السودان

هاتف: +249 9 112 402 42

بريد الكتروني: belnaiem@yahoo.com

تأسس مشروع شراكة الموازنة المفتوحة كجزء من مركز الموازنة وأولويات السياسة. وهو منظمة أبحاث غير منحازة وغير ربحية مركزها واشنطن عام 1971، والتي تهدف إلى دعم منظمات المجتمع المدني المعنية بتعزيز عمليات الموازنة ومؤسساتها ونتائجها في كافة أنحاء العالم. للمزيد من المعلومات حول مشروع شراكة الموازنة الدولي، ومبادرة الموازنة المفتوحة لعام 2008، تفضلوا بزيارة الموقع الإلكتروني:

www.openbudgetindex.org

